ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

دور الاستثمارات الليبية الخارجية بتعزيز النفوذ السياســـي والتنمية الاقتصادية بمالي في الفـــترة من 1999-2011م

د.البوعيشـــــي عبد السلام علي الديب*
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، فرع قصر بن غشير، جامعة طرابلس، ليبيا .
albwyshyaldyb@gmail.com

تاريخ الاستلام 2/2 / 2026م تاريخ القبول 17 / 4 / 2026م

The Role of Libyan Foreign Investments in Strengthening Political Influence and Economic Development in Mali, 1999–2011

Dr. Al-Buaisi Abdulsalam Ali Al-Deeb*
Faculty of Economics and Political Science, Qasr Bin Ghashir Campus, University of Tripoli, Libya.
albwyshyaldyb@gmail.com

Abstract:
This study aims to analyze the role of Libyan external initiatives in the Republic of Mali during the period (1999–2011), and to examine the extent of their contribution to enhancing Libya's political influence in the Sahel region. It also seeks to assess their impact on economic development indicators within Mali. The study is based on the assumption that these initiatives were not purely economic in nature, but were rather employed as instruments of foreign policy to achieve political and security objectives, with a relatively positive impact on economic development despite the security and political challenges that constrained this impact.
The study adopts a case study approach by focusing on Mali as an applied model, in addition to the historical method to trace the evolution of Libyan initiatives over time. It also addresses the nature of the investment environment in Mali, which is characterized by weak infrastructure and political instability, alongside the presence of investment incentives such as legal and tax facilitation measures.
The findings indicate that Libyan initiatives were diversified across several sectors, including oil, industry, banking, and services, in addition to private

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

investments in tourism and infrastructure. These initiatives contributed to improving certain economic indicators, such as job creation, service development, and support for local production. However, their overall impact remained limited due to unstable security and political conditions.

On the political level, the study shows that Libya was able, through these initiatives, to strengthen its influence in Mali and utilize them as a means to gain political support in regional and international issues, reflecting the intersection between economic tools and the strategic objectives of Libyan foreign policy. The study also reveals that these initiatives helped build strong bilateral relations, but were closely linked to the nature of the Libyan political system at the time, which was characterized by a personalized approach and weak institutional frameworks.

The study concludes that Libyan initiatives in Mali achieved clear political gains and contributed partially to economic development; however, they failed to achieve the desired balance between external objectives and domestic development needs in Libya. Accordingly, the study recommends adopting more balanced future investment policies that prioritize national interests domestically while sustaining Libya's external strategic role.

الملخـــــــص :

هدف هذا البحث إلى تحليل دور المبادرات الليبية الخارجية في جمهورية مالي خلال الفترة (1999–2011)، وتوضيح مدى أثرها في تدعيم المكانة السياسية الليبية في محيط الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى تقصي انعكاساتها على مقاييس التطور الاقتصادي داخل مالي. وقد انطلق البحث من افتراض يشير إلى أن المبادرات الليبية لم تكن ذات طابع مالي خالص، بل استغلت كأداة من أدوات السياسة الخارجية لأجل إنجاز غايات سياسية وأمنية، مع وجود أثر إيجابي نسبي على التنمية الاقتصادية، رغم المعوقات الأمنية والسياسية التي قيدت هذا الأثر.

اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة عبر التركيز على جمهورية مالي كنموذج عملي، فضلاً عن المنهج الزمني لتتبع نمو المبادرات الليبية بمرور الزمن. وتناول البحث طبيعة المناخ الاستثماري في مالي، والذي تميز بضعف المقومات التحتية وعدم الاستقرار السياسي، في المقابل لوجود حوافز مشجعة للاستثمار كالمرونة القانونية والضريبية.

أن المبادرات الليبية تباينت بين مجالات النفط، والصناعات، والمصارف، والخدمات، إلى جانب مساهمات خاصة في مجالات السياحة والبنية التحتية. وقد أسهمت هذه المبادرات في تحسين بعض المقاييس المالية، مثل إيجاد فرص العمل،

وتطوير الخدمات، ودعم الإنتاج المحلي، بيد أن أثرها بقي محدوداً جراء الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة.

وعلى الصعيد السياسي، أظهر البحث أن ليبيا تمكنت عبر هذه المبادرات من تقوية نفوذها داخل مالي، واستغلالها كوسيلة لكسب تأييد سياسي في القضايا القارية والدولية، مما يعكس تشابك البعد المالي مع الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الليبية. كما كشفت الدراسة أن هذه المبادرات ساعدت في بناء روابط متينة بين البلدين، لكنها في ذات الوقت ارتبطت بطبيعة الإدارة السياسية الليبية وقتها، التي سادها الطابع الفردي وضعف الضوابط المؤسسية.

وخلص البحث إلى أن المبادرات الليبية في مالي حققت مكاسب سياسية واضحة، وأسهمت بشكل جزئي في التنمية الاقتصادية، لكنها لم تحقق التوازن المطلوب بين المتطلبات الخارجية والتطور الداخلي الليبي. وبناء عليه، يقترح البحث ضرورة اعتماد توجهات استثمارية مستقبلية أكثر توازناً، تضمن تحقيق المصالح الوطنية الليبية محلياً، إلى جانب دعم مكانتها الخارجية بشكل دائم.

الكلمات الدالة: الاستثمارات الليبية الخارجية - جمهورية مالي - السياسة الخارجية الليبية - النفوذ السياسي- التنمية الاقتصادية - منطقة الساحل الإفريقي- العلاقات الليبية المالية - الاستقرار السياسي- الاستثمار الأجنبي - الأمن القومي الليبي.

المقدمـــــــة

احتلت جمهورية مالي النّصيب الأكبر من الاستثمارات الخارجية الليبية، باعتبارها تشكل عمقا استراتيجيا لها في المقام الأول، عليه رأي صانع القرار السياسي الليبي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أن يكون الاستثمار الليبي المالي قاعدة صلبة تقوم على الرافد الأساسي والمحرك للسياسة الاستثمارية الليبية في جمهورية مالي، خلال تلك الفترة، وارتكزت علي العامل الاقتصادي من خلال عوائده المالية، فالعامل الرئيسي والمحرك للاستثمارات هو الربحية، فكان توجه السياسة الليبية تجاه جمهورية مالي ينبع من شعورها بالمسؤولية التاريخية تجاهها، وتجسد هذا في الكم الهائل من الاستثمارات الحكومية والمشاريع التنموية الفردية والجماعية، وكان لتلك الاستثمارات انعكاساتها على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المواطن المالي، فتلك الاستثمارات انطلقت من ثوابت ومنطلقات عديدة، وتحذوها في ذات الوقت أمال عريضة في تغيير الواقع، واستبداله بواقع جديد يخدم الاقتصاد المالي من جهة، والسياسة الخارجية الليبية والأمن القومي الليبي من جهة أخري.

فسياسات الاستثمار الاقتصادي الليبي في جمهورية مالي تعتبر أحد السياسات الاستراتيجية بعيدة المدى، التي جسدت أهم معالم السياسة الخارجية الليبية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فبرزت بذلك أهم أشكال التأثير السياسي لتلك الاستثمارات، وما حققته من إنماء اقتصادي واجتماعي في ذلك البلد، فالاستثمارات الليبية في جمهورية مالي ودورها السياسي تستوجب من الباحث دراسة وتحليل تلك الأهمية وذلك الدور.

المشـــــكلة البحثية :

تتحدد المشكلة البحثية في التساؤلين التاليين هما:

إلى أي مدى تسهم الاستثمارات الليبية الخارجية في مالي في تعزيز النفوذ السياسي لليبيا داخل منطقة الساحل الإفريقي؟

ما هو أثر هذه الاستثمارات على مؤشرات التنمية الاقتصادية في مالي، مثل النمو الاقتصادي، والتشغيل، وتحسين البنية التحتية؟

أهداف الدراســــــــة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

1- التعريف بطبيعة الاستثمارات الليبية الخارجية، وبيان دورها في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية، مع توضيح حجم المعونات والقروض والاستثمارات الاقتصادية الليبية في مالي، وتحليل مجالاتها وقطاعاتها المختلفة.

2- تحليل الأثر التنموي للاستثمارات الليبية في مالي، من خلال قياس مساهمتها في تحسين مؤشرات الاقتصاد المحلي، مثل النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية.

3- التعرف على المكاسب السياسية التي حققتها ليبيا من خلال استثماراتها في مالي، وبيان كيف أسهمت هذه الاستثمارات في دعم السياسة الخارجية الليبية وتعزيز مواقفها في المحافل الدولية والإقليمية.

4- تقييم العلاقة بين البعد الاقتصادي (الاستثمار) والبعد السياسي (النفوذ)، وبيان مدى تكاملهما في توجيه السياسة الخارجية الليبية تجاه دول منطقة الساحل الإفريقي.

5- الكشف عن التحديات التي تواجه الاستثمارات الليبية في مالي، سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية، وتأثير ذلك على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الفرضيات:

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين رئيسيتين هما:

ـــ تفترض الدراسة أن الاستثمارات الليبية في مالي تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وتسهم بشكل ملحوظ في تعزيز النفوذ السياسي الليبي في المنطقة.
ـ تفترض الدراسة أيضاً أن لهذه الاستثمارات تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية في مالي، إلا أن هذا التأثير يظل محدوداً بسبب التحديات الأمنية وضعف الاستقرار السياسي.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمنية: تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة من سنة 1999م إلى سنة 2011م، وهي فترة شهدت نشاطًا ملحوظًا في الاستثمارات الليبية الخارجية، خاصة في القارة الإفريقية. كما تمثل هذه المرحلة ذروة التوجه الليبي نحو توظيف الأدوات الاقتصادية لتعزيز الحضور السياسي، خصوصاً في دول الساحل مثل مالي.
الحدود المكانيـــــة: تقتصر الدراسة مكانياً على جمهورية مالي باعتبارها نموذجاً تطبيقياً لتحليل أثر الاستثمارات الليبية، إلى جانب ليبيا بصفتها الدولة صاحبة هذه الاستثمارات ومصدرها. وتركز الدراسة على طبيعة العلاقة الاقتصادية والسياسية بين البلدين في إطار التفاعل الثنائي وتأثيره على التنمية والنفوذ.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

1ـ منهج دراسة الحالة: تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة باعتباره من أنسب المناهج لتحليل الظواهر المركبة في سياقها الواقعي، حيث تم تطبيقه على حالة جمهورية مالي. ويهدف هذا المنهج إلى الوصول إلى تحليل دقيق وشامل لطبيعة الاستثمارات الليبية، من حيث حجمها، وقطاعاتها، وآليات عملها، بالإضافة إلى تقييم آثارها الاقتصادية والسياسية داخل الدولة محل الدراسة.
2ـ المنهج التاريخي: تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور حركة ونشاط الاستثمارات الليبية عبر الزمن، خاصة خلال الفترة المحددة للدراسة (1999–2011)، ويساعد هذا المنهج في فهم السياق التاريخي الذي نشأت فيه هذه الاستثمارات، وتحليل تطور تأثيراتها، لا سيما على صانع القرار السياسي في مالي، ومدى انعكاس ذلك على توجهات السياسة الداخلية والخارجية.
وسيتم تناول هذا البحث من خلال **ثلاثة محاور رئيسية** هي:

المحور الأول ـ طبيعة الاستثمارات الخارجية الليبية في مالي:

أولا ـ الطبيعة الديمغرافية في جمهورية مالي:

يبلغ عدد سكان جمهورية مالي 14.5 مليون نسمة ،ويشكل المسلمون نحو90% من إجمالي السكان، أما أصحاب المعتقدات الأفريقية الأخرى نحو9% والمسيحيون 1%، وتعتبر العائلة هي الوحدة التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع ككل من ناحية، فالدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية تستند علي ذلك البنيان[1] ، حيث يعيش 73% من السكان في مناطق ريفية في حين 27% منهم يعيش في المدن، والمجتمع المالي بشكل عام يركز على البحث في التعليم وتحصيل الدرجات العليا وهذا ما يفسر هجرة السكان للمناطق المدنية، هذا بالإضافة إلي الهجرة الخارجية، وعليه فمؤسسات المجتمع المدني والمكونة من التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عليها على سبيل المثال الأحزاب السياسية، والتنظيمات النقابية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية[2].

وتوجد عدة أسس يستند عليها تكوين المجتمع المدني في جمهورية مالي هي[3]:

1ـ الأساس الاقتصادي: ويقصد به تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام يسمح بإشباع الأفراد لحاجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة من خلال المبادرات الفردية والنشاط الخاص، لأن التدخل في هذا الميدان يقلص من إمكانية تكوين مجتمع مدني مستقل عن الدولة.

2ـ الأساس السياسي: بمعني الصيغة السياسية القائمة على حرية التعبير عن الآراء والمصالح لمختلف القوى الاجتماعية بطريقة سلمية ومنظمة.

3ـ الأساس الإيديولوجي : ويشمل القيم والأفكار الإيديولوجية التي تؤمن بها القوى الاجتماعية سواء كانت متوافقة مع إيديولوجيات الدولة أم متعارضة معها.

4ـ الأساس القانوني : ويراد به النظام القانوني للدولة القائمة على المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية.

ثانيا ـ تاريـــــخ الاستثمار الليبية في مالي:

اهتمت السياسة الخارجية الليبية مند وقت مبكر بالاستثمارات في جمهورية مالي، وذلك من خلال دورها المتمثل في تقديم الدعم المادي والمعنوي حيث جعلها الاستعمار تستهلك أكثر مما تنتج، وأن ما تنتجه لا تستهلكه[4]. ويرجع تاريخ

الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي إلى بداية السبعينات من القرن العشرين ،عندما وقعت ليبيا العديد من الاتفاقيات مع جمهورية مالي في مارس 1973م ،شملت مجالات التعاون الاقتصادي والفني والثقافي وإنشاء الشركات والمصارف المشتركة، وحصلت جمهورية مالي على مساعدات بقيمة ستة ملايين دولار في الفترة 1973م-1974م[5] ، إلا أن الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي بصفة خاصة وإفريقيا بصفة عامة تراجعت نتيجة لتراجع عائدات النفط الليبية نتيجة لتذبذب أسعار النفط في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، وهو ما أثر على المواد المتاحة لليبيا لدعم أنشطتها داخل إفريقيا(6) ، وبالرغم من أن الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي كانت قد بدأت من فترة مبكرة، إلا أن البداية الحقيقة كانت وقعت الدول المجتمعة في طرابلس بتاريخ 1998م، وهي كل من (ليبيا، جمهورية مالي، السودان، تشاد، والنيجر وبوركينافاسو) على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء والذي كان يهدف إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند إلى استراتيجية يتم من خلالها تخطيط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية ،وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميادين الطاقة.

والخلاصة أن استراتيجية الاستثمارات الخارجية الليبية احتوت على اجراء مجموعة من الاتفاقيات المشتركة بين ليبيا وجمهورية مالي، بحيث توالت الاتفاقيات بين ليبيا وجمهورية مالي في مجال الاستثمار وتم توقيع اتفاقية خلال عام 1974م تم بموجبها إنشاء الشركة الليبية المالية لتربية المواشي، كما تم خلال عام 1989م فتح المصرف العربي الليبي الخارجي في باماكو بقيمة (10) مليون فرنك فرنسي، وازداد اهتمام السياسة الليبية بتشجيع الاستثمار تجاه جمهورية مالي في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وهذا راجع لسياستها التحفيزية من خلال انتقال رؤوس الأموال الليبية وجلب العمالة المالية بين الطرفين، حيث حققت الاتفاقيات بين الطرفين مزيدا من التكامل الاقتصادي الليبي وتحسين العلاقات ما بينهما من خلال الاتفاقيات الثنائية للاستثمار.

المحور الثاني ـ البيئة المهيأة و مجالات لاستثمار في جمهورية مالي:

أولا ــ البنية المهيأة للاستثمارات في جمهورية مالي:

1- طبيعة النظام السياسي: أصبحت جمهورية مالي دولة مستقلة تحت قيادة كيتا الذي انتخب أول رئيس لجمهورية مالي ،وذلك خلال العام 1960، لكنه واجه سلسلة من الانقلابات العسكرية مما ولّد حالة من عدم الاستقرار في خطط التنمية وكان

آخرها الانقلاب الذي تمكن من إزالة رئيس الجمهورية في عام 1968م، ليتولى الحكم العقيد موسى تراوري[7]، وفي سنة 1992م، أقدم الضابط أمادو توماني على إسقاط النظام العسكري، وتعهد بإبرام مصالحة سياسية مع المنظمة المسلحة المتمردة في البلاد[8] ، وتمكن من صياغة دستور وتشكيل أحزاب سياسية وإجراء انتخابات نجح بموجبها الرئيس ألفا عمر كوناري فترتين رئاسيتين على التوالي في الحكم، وفي عام 2002م سلم ألفا عمر كوناري مقاليد السلطة للرئيس الجديد المنتخب أمادو توري، والنظام السياسي في جمهورية مالي هو نظام جمهوري يتشكل بموجب الدستور المشار إليه على النحو التالي :

ـ الهيئة التشريعية : وتتكون من مجلس واحد هو الجمعية العمومية وتتألف من (197) عضوا يجري انتخابهم بالاقتراع الشعبي ومدة عضويته خمس سنوات.

ـ الهيئة التنفيذية : وتضم رئيس الدولة ورئيس الحكومة والحكومة المتمثلة في مجلس الوزراء.

ـ الهيئة القضائية : وهي أعلى سلطة قضائية في جمهورية مالي (المحكمة العليا)، أما الأحزاب فيوجد بجمهورية مالي (15) حزبا تتصارع على المقاعد الانتخابية في البرلمان وهي:

حزب التحالف من أجل التغير الديمقراطي، حزب الصلابة الإفريقية، حزب التحالف من أجل الديمقراطية، حزب التقارب، الجبهة من أجل الديمقراطية والجمهورية المالية، المؤتمر الوطني للمبادرة الديمقراطية، حزب الديمقراطية والتقدم، حزب التجديد الوطني، التجمع من أجل الديمقراطية والعمال ، حزب التحالف من أجل جمهورية مالي، حزب الاتحاد السوداني (التجمع الديمقراطي الأفريقي)، حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، الاتحاد من أجل الجمهورية الديمقراطية، حزب التحالف من أجل الديمقراطية حزب الحركة الوطنية للتجديد.

2- البيئة المهيأة للاستثمارات في جمهورية مالي: البيئة الاستثمارية هي "مجمل الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية[9]

كما تشمل البيئة، كافة الظروف الاقتصادية المناسبة لتشجيع الاستثمار ومدى توفر عوامل أو عناصر تحفيز وسبل تشجيع تلك المشاركة أو المساهمة، ومنها مدى ملائمة السياسات الاقتصادية العامة للاستثمار وتحفيزه، ومدى توفير الهياكل المؤسسية

المالية اللازمة ،مثل المصارف التجارية والمصارف المتخصصة وشركات الاستثمار[10] ، حيث يعاني الاقتصاد في جمهورية مالي تبعثرا في مقومات البنية الأساسية، أي ضعف الإمكانيات الأساسية ومنها الطرق، المطارات، شبكات الاتصال، شبكات كهربائية، شبكات مياه، مرافق تعليمية، مرافق صحية، مواقع سياحية مختلفة... إلخ، وبعض مصادر الطاقة من نفط وغاز كما تعتبر أسعار مكونات هذه البنية مناسبة لبعض المشروعات الاستثمارية، ويمكن الحكم على مدى ملائمة هذه الظروف والأوضاع الاجتماعية لاستقطاب الاستثمار من خلال نظرة أفراد المجتمع للمشروعات الاستثمارية، ومدى قبولهم لها والتعاون معها ومن خلال نظرة المستثمرين وحكمهم على مدى سهولة التعامل مع الأوضاع الاجتماعية[11].

وفي إطار البيئة المهيأة للاستثمارات الليبية في جمهورية مالي، قامت حكومة جمهورية مالي بتبسيط بعض الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار من خلال إصدار دليل خاص بذلك، وخلال عام 2007م تم استكمال أعداد النسخ العربية والإنجليزية للدليل والخادم الصوتي الذي سيمكن المستثمرين الحصول عبر الهاتف على كافة المعلومات الموجودة بالدليل[12] ، كذلك تم إصلاح إطار قانوني تحفيزي للاستثمار عبر تخفيض الأعباء الضريبية المفروضة على المدخلات والأرباح، ومن ثم نظام ضريبي تفضيل لصالح التنمية في المناطق الجهوية ،وإنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحر، ونظام المستودعات الصناعية الحرة والذي اعتمدته وزارة الشؤون الاقتصادية والعامة بالتعاون مع وزارات الصناعة والتجارة والشغل، والتكوين المهني وبناء العمل في أول يناير 2009م، كما شمل الإصلاح تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين وتخفيض الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والإعفاء من الرسوم لعقود شراء الأراضي المعدة لإنجاز مشاريع الاستثمار الليبي بجمهورية مالي، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا كبيرا وتدفقا هائلا للاستثمارات خصوصا في قطاعي الصناعة والعقار.

ثانيا ـ مجالات الاستثمارات:

1. مجالات الاستثمارات الليبيـــــــة الحكومية:

ـ المجال النفطي: تميزت الاستثمارات الليبية في مجال النفط بجمهورية مالي لتوزيع النفط ومشتقاته من خلال تأسيس شركة "تام أويل" وتمتلك عدد عشرة محطات تقوم بتوزيع الوقود، والشركة قامت من خلال خططها وبرامجها الإدارية من زيادة عدد المحطات حتى وصلت إلى خمسة وعشرون محطة[13].

ب-المجال الصناعي: تمثلت الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي من خلال مساهمتها "في شركة "سوناتام" وهي شركة وطنية مالية متخصصة في التبغ والكبريت ،حيث اتسع نشاطها في مجالات عديدة منها الاستثمار في تصنيع المنتجات البلاستيكية التي تقوم على المواد المحلية[14] ، وكذلك صناعة الأخشاب والمطاط ومصنع انتاج العصائر، وقد كان لبروز هذه الشركات والمشاريع الصناعية دور في إتاحة فرص العمل أمام الآلاف من العمالة في جمهورية مالي بهذه الشركات.

ج. المجال المصرفي: يعد المصرف العربي الليبي الخارجي المحرك الرئيسي لتحويل تلك الاستثمارات من خلال تواجده في جمهورية مالي، حيث قام بفتح العديد من الفروع التابعة له، من خلال تلك الفروع يتم تحويل الاستثمارات الليبية الموجودة في مالي كذلك فتح مصرف آخر وهو مصرف الساحل التجاري BCS، ورأسماله عشرة مليون يورو، وتخصص هذا المصرف في منح القروض الصغيرة للمواطنين الماليين للمساهمة في تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتمكين أصحاب الحرف من مزاولة نشاطهم وكذلك منح العديد من المؤسسات الحكومية قروضا لتسيير أعمالها.

1- الاستثمارات ذات الطبيعة الخاصة وتشمل:

في مجال الخدمات النفطية والتجارية: قام مجموعة من المستثمرين بإنشاء شركة الأمل وبدأت نشاطها في سنة 2003م، تقدر برأسمال 800.000 دولار[15] ، ويعتبر نشاط الشركة خدمي كما تعتبر شركة مدبغة إفريقيا من الشركات الخاصة، وكان رأسمال الشركة (200.000) ألف دولار، ويعتبر نشاط الشركة تجاري خدمي، و توجد شركة أخرى لتفتيت الحصى التي تستخدم في عمليات البناء، ويعتبر هذا المشروع من المشاريع التي لاقت رواجا كبيرا لما شهدته جمهورية مالي، من نماء في البنية التحتية وتطور بفضل تزايد الاستثمارات الليبية بهذه الشركة والتي ضمت مجموعة كبيرة من العمالة المحلية.

في مجال السياحة الفندقية: تم إنشاء مجموعة من الفنادق التابعة للشركة الليبية للاستثمارات (لايكو) تساند هذه الشركة إحدى الشركات الخاصة التي أنشأها مجموعة من المستثمرين الليبيين بعد حصولهم على قرض من فرع المصرف الليبي الخارجي في جمهورية مالي تقدر قيمته ب (1.000.000) دولار أمريكي، وقامت الشركة الخاصة بإنشاء فندق "أكاكوس" مقره في العاصمة باماكو[16] ، حيث دخل طور التشغيل في سنة 2010م، وتم تشغيل الفندق بطاقم فندقي من العمالة المتخصصة المحلية.

ج- في مجال الخدمات العامة: ساهمت الاستثمارات الليبية في تقديم الخدمات العامة بجمهورية مالي عن طريق فتح فرص العمل أمام المواطنين الماليين وتدريبهم في العديد من الوظائف الإدارية والمهنية وتقديم المنح الدراسية للطلبة من أبناء الشعب المالي ،للدراسة في ليبيا في جميع المجالات الإدارية والمالية والسياسية والقانونية.

وتم تقديم مساعدات طبية منها إنشاء مصحة تخصصية بمنطقة "كاتى" كلفت مبلغ قدره (250) مليون فرنك إفريقي، وهذه المصحة مجهزة بمعدات تقنية عصرية ومكاتب وأثاث وأدوية[17]، كما تم تأسيس محفظة ليبيا للاستثمار الشبكة الخضراء في العام 2007 م للاستثمار في قطاع الاتصالات، ويقع مقر الشركة في مدينة تامبوكتو، وتمتلك أو تسيطر على شركات أو رخص اتصالات في عدة مدن داخل جمهورية مالي، كما تم إنشاء العديد من الطرق التي تربط جمهورية مالي ببعضها، وفي مجال إنتاج اللحوم تأسست شركة دواجن الجنوب في باماكو متخصصة في تربية الطيور وتسمينها عن طريق توريد البيض المخصب من الدول المجاورة وتحضينه ومتابعته.

المحور الثالث ــ التأثير السياسي للاستثمارات الليبية في جمهورية مالي:

أولا ــ فاعلية ونشاط حركة الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي:

تعتبر جمهورية مالي من الدول التي ازدهرت بها العديد من الاستثمارات الليبية بشكل فعال وسريع، حيث قامت الدولة الليبية خلال تلك الفترة بمتابعة تلك الاستثمارات والحرص على عمق العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وجمهورية مالي، فكان عمل متواصل له أهدافه السياسية التي كانت تسعى لها السياسة الليبية حيث سعت بالمساهمة في مشاريع التنمية في هذا البلد.

ويرى الباحث في هذا السياق أن فاعلية ونشاط حركة الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي كانت منطلقة من أهداف بعيدة المدى تسعى لتحقيقها في المقام الأول متمحورة في البعد السياسي والأمني كما يحقق استقرار وأمن النظام السياسي آنذاك.

فالاستثمارات الليبية كانت ذات تأثير حاسم على جمهورية مالي في إطلاق مشروع راسكوم أول شبكة اتصالات فضائية، التي تمد المناطق الريفية بالبث التلفزيوني والاتصالات والأنترنيت، و دخل القمر الصناعي راسكوم في مداره في سنة 2010م مما سمح لها بأن تبدأ بالاستقلال عن الشبكات الفضائية الأوربية والأمريكية ما يوفر لها ملايين الدولارات[18].

لقد استقطبت الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي عددا كبيرا من المستثمرين الليبيين الذين قاموا بالاستثمار في عدد من المجالات ،التي تقع ضمن أهدافهم وأنشطتهم وأصبحت هذه الاستثمارات تعود بأرباح على هؤلاء المستثمرين، وبالرغم من العراقيل التي واجهت هذه الاستثمارات في البداية إلا أنها بفضل الترشيد من قبل مكتب الاستثمار الليبي من توجيه هذه الاستثمارات والمحافظة عليها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بنجاحه ،وتحديد خصائص وصعوبات الاستثمار، وعليه فان معيار الاستثمارات الليبية في التنمية الاقتصادية في جمهورية مالي قد لعب دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية التي تتجلى مفرداتها في رفع الأداء الاقتصادي وزيادة حجم الإنتاج القومي ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان ،وإتاحة المزيد من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الإنسانية بجمهورية مالي[19]. وزيادة خلق فرص عمل للعمالة المنتجة، والعمل على خفض البطالة بجميع أنواعها وتعبئة المزيد من الموارد البشرية بما يؤدي إلى تأمين المزيد من القدرة الشرائية للعديد من المواطنين، إضافة إلى إصلاح نمط توزيع الدخل بين أفراد الشعب وتقليص الفجوة التنموية بين الأقاليم المختلفة، على تراب الدولة جنبا إلى جنب مع تطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بحيث تستطيع أن توفر للاقتصاد الأفكار والمعارف والمواقف والمؤسسات الضرورية للتحرك الاقتصادي بكفاءة، بحيث يكون نموه وتحسين أدائه متواصلا وبمواكبة كل ذلك تتحقق مشاركة كبيرة واسعة واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصلة باستراتيجيات وسياسات التنمية[20]

ثانيا ـ التأثير السياســـــي:

كانت للاستثمارات الليبية أثارها السياسية على جمهورية مالي، ويتضح ذلك من خلال الفترة السابقة في منح القروض والمساعدات المشروطة بفرض سيادته على دولة مالي ،كما اتضح ذلك من خلال التدخل في خطط وسياسات التنمية الاقتصادية لها بهدف تحقيق مطالب النظام آنذاك.

وقد استعملت السياسة الليبية من خلال الاستثمارات في جمهورية مالي إلى إحداث تطور في سياسات هذه الدولة، وسعت جاهدة إلى البحث عن مؤسسات كبرى تكون قادرة على الوقوف في وجه دول الشمال الغنية، التي تكتلت في اتحادات اقتصادية كبرى (الاتحاد الأوروبي وآسيان وتكتل النافتا).

والجدير بالذكر أن اقتصاديات دولة مالي الإفريقية لازالت تعتمد على ما يقدم إليها من مساعدات أو قروض مشروطة[21] ، وما يندرج تحتها من أهداف سياسية ومالية

كان لها أثر كبير على هذه الدولة من خلال تعاونها مع النظام الليبي خلال هذه الفترة (1999-2011)، إضافة إلى البعد الاقتصادي لليبيا والذي ينبع من موقفها الخاص والمتميز في إفريقيا، وكذلك من طبيعة الاقتصاد الليبي كاقتصاد نام يتمتع برأسمال ومؤسسات اقتصادية غير قادرة على الدخول في استثمارات دولية وإقليمية[22]

إن الاستثمارات الليبية تجاه جمهورية مالي وتأثيرها السياسي بين القطاع العام والخاص ،شاركت العديد من مؤسسات الدولة في مصارف وصناديق وطنية في عملية التدفقات النقدية لجمهورية مالي، ومن بين هذه المؤسسات مصرف ليبيا المركزي، وصندوق الجهاد، والشركة الوطنية للنفط والمصرف العربي الليبي الخارجي الذي يعتبر من أهم مؤسسات الدولة التي كان لها دورا بارزا في الاستثمار في جمهورية مالي، حيث أوكلت له مهمة متابعة العمليات المصرفية والمالية في الخارج، وإدارة النشاطات قروض الدولة الليبية والمساهمة في تمويل المشروعات الخارجية وتشجيع الاستثمارات الليبية خارج أراضيها[23] ، كما تم إنشاء محفظة ليبيا إفريقيا وانضمت لها الشركات والمشاريع، وأصبحت المحفظة هي المؤسسة المشرفة على الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي، وتم تحديد رأسمالها بمبلغ (5) خمسة مليارات دولار أمريكي، وحققت عدة نجاحات لامست بها واقع جمهورية مالي وتطلعات شعبها واحتياجاتها.

وتركزت الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي التي هي في طور النمو لأن هدفها ليس كسب الأموال بقدر ما كان الهدف هو سياسي أمني، فهي كانت أولى الدول التي استهدفتها المساعدات الليبية ثم توسعت بها دائرة العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات، وعموما في هذه الدراسة تعتبر جمهورية مالي من أفقر الدول الإفريقية، فإن معظم سكانها أو فئة الشباب فهي تكابد مصاعب السفر للهجرة إلى أوربا لعدة أسباب منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

فمن الجانب الاقتصادي، فإن المشاكل والكوارث الطبيعية جعلت المواطن يعجز عن إشباع حاجات أسرته مما جعله يلجأ إلى الهجرة خارج الوطن بحثا عن مصدر رزق له، أما الجانب السياسي والاجتماعي، فإن بعض المواطنين نظرا لتطلعاتهم إلى الدول الغربية، تولد لديهم عدم الرضاء عن الوضع السياسي، بالإضافة إلى القمع الذي تعرض له هؤلاء المعارضين وسقوط ضحايا أدى إلى هجرة البعض منهم إلى خارج البلاد بسبب الحروب الأهلية والسياسية، وعلي صعيد الجانب الثقافي، فهناك عدة مسائل منها البحث عن التعليم وعن تحصيل الدرجات العليا بالداخل أو بالخارج

،حيث ينزح المتعلمون من مناطق سكناهم إلى المناطق الجذب الفكري والعلمي، كما أن كثيرا من الناس يذكرون أن أسباب هجرتهم هي لاكتشاف العالم أو لتعليم لغات أجنبية، بالإضافة إلى ذلك، فهماك أسباب دينية، إلا أن هذه الهجرة لها اتجاه معين أي نحو الدول الغربية[24]

وتجدر الاشارة الي أن النظام الليبي السابق قد حقق بعض المكاسب السياسية تمثلت في الحصول علي الدعم لبعض القضايا كدعم موقفها في قضية لوكربي (والمتمثل في الحصار علي ليبيا) في قمة واقادوقوا في سبتمبر 1998، بالإضافة الي الزيارات المتكررة للرؤساء الأفارقة لليبيا دعما للموقف الليبي ومن أبرزها موقف جمهورية مالي[25] ، التي دعمت الموقف الليبي بشدة في هذه القضية لأجل الاستفادة من تلك الاستثمارات الليبية علي أراضيها.

والجدير بالذكر أن السياسة الخارجية الليبية بشكل عام خلال العهد السابق قد اختزلت في شخصية القذافي وتوجهاته الأمر الذي أضعف من الأطر المؤسسية في الدولة الليبية، بحيث اعتمدت علي النهج الثوري الرافض للاندماج مع العالم وبالشكل الذي يحقق مكاسب علي مستوي التنمية الداخلية مما عرقلة مسيرة التنمية في الدولة[26]

الخاتمة:

تُعتبر الاستثمارات الخارجية الليبية، ذات دور فاعل، حيث تعددت مظاهر التفاعلات بين ليبيا وجمهورية مالي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وذلك من خلال أنشطتها الجديدة في الفترة من 1999م إلى 2011م وتحقيق عدة أهداف أهمها الرغبة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والعسكري والمعنوي، وكذلك تحقيق توافق ليبي مالي اقتصاديا يخدم جمهورية مالي من ناحية وسياسيا يخدم النظام الليبي من ناحية أخري، وتجلي ذلك في تحسن أحوال العديد من المواطنين في جمهورية مالي عن طريق نقل التجربة الليبية في الإنماء الاقتصادي، وتعددت وتنوعت أوجه النشاط، حيث شملت القطاعين العام والخاص، والعديد من المجالات الأخرى ، وفي المقابل فإن السياسة الاستثمارية علي الصعيد الداخلي لم تحظي بأي نوع من الاهتمام مما أثر سلبا علي التنمية الداخلية في الدولة الليبية والتي افتقدت الي مؤسسات العمل الرسمية والمتمثلة في الخدمات العامة من صحة وتعليم وعلي مستوي قطاع المواصلات والاتصالات وغيرها من القطاعات الخدمية، والصحية، والطرق...الخ وهدا البحث هو محاولة تقييمية لفترة زمنية سابقة،

في عهد النظام الليبي السابق كانت لها انعكاساتها السلبية على الدولة الليبية، من حيث تبعثر الاموال هنا وهناك، وفي تحسين البنية التحتية لجمهورية مالي دون ان تعود بالنفع على ليبيا.

عليه ينصح الباحث صانع القرار في السياسة الخارجية الليبية، مستقبلا لكي لا يقع في أخطاء العهد السابق بانه عند اتخاده للقرارات عليه ان يكون مدركا جيدا ،وان يختار القرار الصائب والرشيد الدي يحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة لصالح بلاده وشعبه بالدرجة الاولى وفي استثمار الاموال داخليا لغرض تطوير وتحسين مؤسسات الدولة وقطاعاتها كالتعليم، المجتمعات الادارية والصحية، والطرق ...الخ، والاهتمام بكل مرافق الدولة وتحسينها نحو البناء والتطور والتطوير والتقدم والنهوض بوسائل المجتمع.

النتائج:

1 ــ من خلال دراسة البيئة الداخلية في جمهورية مالي المعدة لاستضافة الاستثمارات الليبية المباشرة ثبت أن استقرار مؤثرات الاقتصاد الكلي لها دور رئيسي في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي، كما أنها تزيد من فاعلية الحوافز.

2ــ أن الفرضية التي انطلقت منها هذه الدراسة، قد أثبتت صحتها، حيث أن الاستثمارات الليبية قد جمعت بين القطاعين العام والخاص، واتسمت هذه الاستثمارات بالفاعلية والنشاط، ويتضح ذلك من خلال الاهتمام الكبير من قبل السياسة الليبية والمؤسسات المالية في ليبيا والمستثمرين الليبيين في جمهورية مالي

3- أثبتت الدراسة أن الهدف الاساسي من الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي ليس اقتصاديا بهدف كسب الأرباح فحسب، وإنما كان مستهدفا بالدرجة الأولى لاعتبارات أمنية وسياسية والتأثير على القرار السياسي لجمهورية مالي ، حيث أن العلاقات الليبية القوية مع جمهورية مالي وما تتميز به الاستثمارات الليبية في جمهورية مالي ساعدها في اتخاذ مواقف سياسية متضامنة مع بعض من القضايا الليبية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش :

[1]- كريم أبو حلاوة، إشكالية شؤون المجتمع المدني العربي المعاصر، مجلة الوحدة، العدد (1991-1992م)،ص 55.

[2]- سعيد بن سعيد العلوي، مفهوم الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر، ندوة الدولة والاندماج في الوطن العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (1991- 1989م)، ص 168.

[3].- عبدالفتاح حسين الجعيدي، "المتغيرات الدولية آثارها على التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في افريقيا"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا، 2010)، ص144.

[4]-عبدالفتاح حسين الجعيدي، مرجع سبق ذكره، 144.

5- محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، (طرابلس: ليبيا، 2007م)، ص303.

[6]-خالد حنفي علي محمود، السياسة الخارجية الليبية 1969م-2001م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2004م)، ص218.

[7]- ظافر جاسم محمد، التاريخ المعاصر للدولة الإفريقية، (الزاوية : دار شمع الثقافية، 2007م)، ص ص 18-19.

[8]- عبد الملك عودة، إفريقيا تتحول – كلام في الديمقراطية، (القاهرة : مركز الأهرام للنشر، 2010م)، ص15.

[9]-أمال محمد حسين الطيف، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة) (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا 2010م)، ص34.

[10]-سالم الفرجاني، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بليبيا، ندوة الاقتصاد وإيرادات النفط، (ليبيا : جامعة سرت، 29- 30 أبريل 2003م)، ص 55.

[11]- حيدر الهاشمي، إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في خارج المنطقة العربية (الكويت : المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي، 1990م)، ص92.

[12]-فاتن سعيد، الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، العدد الثاني، 2008م، ص40.

[13]-تقرير إدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الليبية، 2010م، بدون ترقيم.

[14]-محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية، 1952م – 1972م، وزارة الإعلام، طرابلس 2007م، ص 152.

[15]-تقرير لجنة شركات الاستثمار الخاصة بجمهورية مالي، 2010م.

[16]-تقرير مكتب الاستثمار الليبي بجمهورية مالي عن المشاريع التي أنجزت بداية 2010م.

[17]- عبد الله سيمبار، الاستثمارات الليبية بجمهورية مالي، تعاون نموذجي، مجلة afjdue info، مصرف الساحل والصحراء، العدد السادس، سنة 2010، ص3

-http://tamimi.own0.com/t37126-topic18

[19]عبد الله تركمان، التنمية في إفريقيا، الآفاق والمستقبل، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2009)، ص51.

[20]-المرجع نفسه، ص55.

[21]- علي الحوات، الدور العربي الليبي في التكامل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، 1999م، ص34.

[22]- المرجع نفسه، ص 35.

[23]- عز الدين مختار العالم، مرجع سابق، ص 329.

[24]- الجديد للعلوم الإنسانية، يونس نوري، أسباب الهجرة في مالي، ورقة مقدمة إلى ندوة حول الهجرة في إفريقيا، (طرابلس : ليبيا، المركز القومي للدراسات والأبحاث العلمية، العدد الرابع، السنة الثانية، 1999م، ص263.

-25- عبدالمجيد خليفة الكود، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية مند انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2001 ،ص210 .

–26- خالد حنفي علي، التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد193، يوليو2013، ص85 .